

«الشؤون»: مراقبة آلية على حسابات الجهات الخيرية

● جورج عاطف

على وقع التحول الرقمي الذي أطلقته وزارة الشؤون الاجتماعية منذ فترة وطال معظم إداراتها الحيوية وعلى رأسها إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات، علمت «الجريدة» أن الوزارة، ممثلة بالإدارة المختصة، أطلقت أخيراً النظام الآلي للمراقبة اليومية المسبقة على مصروفات الجمعيات والمبرات الخيرية، والذي يرصد البيانات والمعلومات كافة المتعلقة بالحركة المالية للجهات الخيرية المشهورة وأي مبلغ مالي ترغب في صرفه لتنفيذ مشروعاتها الداخلية أو الخارجية، مهما كانت قيمته ولو ديناراً واحداً، للموافقة على ذلك قبل اعتماد الصرف. ووفقاً لمصادر «الشؤون»

فإن ثمة تنسيقاً واسعاً بين الوزارة والبنوك المحلية بحيث لم توافق الأخيرة على صرف أي مبلغ مالي من حسابات الجمعيات والمبرات المعتمدة لديها إلا بعلم «الشؤون» وبموافقتها المسبقة، لضمان إحكام الرقابة على هذه الأموال ورصد تحركاتها أولاً بأول

لتكون تحت «أعين» الدولة، موضحة أنه في موازاة إطلاق «نظام المراقبة اليومي» ستكون هناك موافقات فورية آلية على معاملات الجهات الراغبة في الصرف، حرصاً على إنجازها دون أدنى تأخير أو تعطيل، شريطة الالتزام بالضوابط والاشتراطات كافة المنظمة

وكيل «مالية الشؤون» يتقدم بطلب تقاعد

تقدم الوكيل المساعد لقطاع الشؤون المالية والإدارية في وزارة الشؤون الاجتماعية بالتكليف د. بدر العدواني بطلب تقاعد إلى وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإنيابة د. خالد العجمي، الذي قبل الطلب، ليكون آخر يوم عمل للعدواني بنهاية داوم أمس، ومن المتوقع صدور قرار بتكليف أحد موظفي الوزارة للقيام بالمهام الموكلة للعدواني.

للمسألة، مؤكدة أنه سيتم وفق اعتماد تلك المعاملات حال المخالفة وعدم الالتزام. وبينما شددت المصادر على أن أي عملية جمع تبرعات مخالفة وغير قانونية، ستقابل بحزم وعمل السالزم ضد مطلقها من الأفراد أو الجهات غير المعلومة، لضمان إحكام الرقابة على الأموال المجموعة، وقصر الأمر فقط على الجهات الاعتبارية المشهورة التي تعمل تحت مظلة الدولة، أهابت بالمتبرعين من المواطنين والمقيمين تحري الدقة خلال التبرع، وعدم الانسياق وراء مثل هذه الدعوات، وتوجيه تبرعاتهم للجهات المعلومة والمشهورة في البلاد، لاسيما أن هذه الأموال قد تقع في أيدي من يستغلها بصورة خاطئة تشوه العمل الخيري الكويتي.